خذلكة في التموين

من مزايا البشر انه يملك القدرة على مجاوزة الصعاب بما يذللها أو يسهلها . والصعاب وجوه لا تُعد ولا تحد ، منها الاقتصاد عموما والقوت في اعوام القحط والشدة خصوصا . فاذا فصل في توفير القوت للناس كافة على وجه وتوجهت النية الى معالجته بما أمكن ، برز واجبان اساسيان أحدهما جعل المتوفر من القوت منضبطاً خاضعاً للتقدير المقارب للحقيقة كي يتأتى توزيعه أو عرضه على أقرب طريقة الى الأمثل الممكن . والضبط ليس اعتقاداً ولا ينبغي ان يكون ، فلا يهم أحداً ماذا يفعل المحتكر المزود بقوة التنفيذ وكيف يتصرف حسب المزاج والهوى النفس مع فاقدي القدرة من عامة الناس . اما الضبط فهو أمر سهل على اي نظام استوفى الأهبة لرصد سلوك الأحياء درءاً لمخاطر الأفعال بالأمن فاعلى ان تكون قدرة الحفظ والهدى وعيان الكبريت على عدم الانضباط ! والواجب الثاني هو ضبط عدد المقتاتين من صغار وكبار ومن أفراد الأسر ومن لا أسرة لهم وهاجة المطاعم والفنادق ونحوها .

بعد تأمين ناصية الضبط بشقيه : القوت والمقتات ، تأتي عملية توزيع الأنصبة بالبطاقات : هاهنا يبرز عامل معنوي لا يخضع لمقاييس الضبط المستعملة في تعداد الأشياء المجسمة وذلك هو عامل النزاهة من الكفاءة والحرص في الجهاز الذي يتولى التوزيع ، والمشهود عندنا في العالم المتخلف عامة هو ضمور هذا العامل بصورة ملفتة للنظار وفقدانه بالمرة في أحوال كثيرة جدا فقد وجدت في تجربتي الشخصية ندرة المعاملات التي فيها طمع مادي اتصفت بالنزاهة وقد وجدت الكفاءة وسرعة التنفيذ تنشط على قدر اتساع الانتفاع الشخصي للمؤدل المشرف على المرفق . وجدت [بسنة ١٩٨٠ و ١٩٨١ وما بعدها على وجه التحديد] بطاة الناس من فاقدي الدرهم والصوف ينتظرون سنتين حتى يحصلوا على طن أو طنين من الاسمنت على حين يحصل المحظوظ على مئات الأطنان خلال فترة وجيزة ويبيع اكثرها في السوق السوداء بأضعاف ثمنه . ووجدت امورا اتعس واقبح من هذا لا داعي لذكرها ولا اظنها أو امثالها خافية على أحد . فاذا رجعنا القهقرى في الزمان الى ايام الحرب الثانية وتوالى السنين وجدنا الحاجة الى تنظيم التموين

فنحن نطالع فيما قلناه من فساد التوزيع بفساد الذمم وقصور ضمانات سلامة التصرف فأصحاب النفوذ والقادرون على الرشوة كانوا يجدون في حصصهم من مواد التموين سعة وإلى سعة حتى انهم أو اكثرهم لم يكونوا يحلون بربع وغير مضمون وخال من الكلفة يوازي مزايا انتفاعهم من مواد التموين وقد رجع بعض رؤساء العشائر في المنطقة الكردية الوعرة الى القوة والنفوذ على سبيل مضاعفة حصصهم من مواد التموين اضعافاً مضاعفة يتوفون بها بضائع واقواتا نادرة ويبيعونها بأثمان فيالية شأنهم شأن المتنفذين على تعزيز الاسعار في الماشيات فان احدهم كان يجمع ثروة خلال سنة واحدة لم تكن تدانيها ثروة ولا أوهام آبائه وأجداده. ولكن مع ذلك وبرغم ذلك لم تكن عملية التموين اثناء الحرب الثانية شراً كلها بل كانت ضرورة من ضرورات تلك الأيام تحقق بعضاً من المصلحة المطلوبة فيها وما لا يدرك كله لا يترك كله.

فالنزاهة والكفاءة والحرص مشروطة في القائمين على شؤون التموين كي تتم العملية بسلامة وشرف ولا تنقلب الى مصيدة للكسب الحرام وضياع الذمم وضياع المكيف. ويدخل في هذا الباب وجوب اختفاء ظاهرة التمايز والتمييز المشجعة في ايامنا من وجود ذرائع مختلفة لتبرير تفضيل هذا على ذاك وجود شريحة في العائلة أو وظيفة مصحوبة بمزايا أو اشتهاء حزبي وما الى ذلك فان التمييز في الرزق بسند قانوني نقض مبدأ لركن العدالة نفسها وايذان بهلاك لسلامة العملية في اساسياتها فالتمييز (المضلف) لا يخرج عن كونه تحايلا على العدل وتجاوزاً للهدف المرسوم مهما دعمناه بحسن التخريج وبراعة التبرير. ولا يمكن بل لا يجوز افتراض الأمانة في الاشخاص ليرتفع فوق النقد والاعتراض ولا يصح تجويز التمييز حتى يخرج عن المطالبة بمنعه فلا بد من طي صفحة التمييز بشكل قاطع ولا بد من تمكين المواطن العادي من الدفاع عن حقه والوقوف بوجه المتنفذين في يسر وفاعلية. فلقد عجزنا مثلاً، عن نقد النسب التي قررت في زيادة الرواتب حتى ان صاحب راتب الألف دينار نال زيادة (٥٥٠) ديناراً على حين فان نصيب المتقاعد ذي الراتب الكثير زيادة (١٠) دنانير فقط وهي أقل من السنة التي زادت بها الأسعار فكان من الخاسرين في الزيادة

ان توفير العدالة وسلامة التصرف على نحو تصبح فيه كالنبض والتنفس طبيعياً من الصعوبة وعلى مجرى الطبيعة أن يكون ذلك في باب الملة لدى ناس مختلفين في سلم الحضارة ولا تفيد المكابرة في ذلك فانا ذو

ماض عريق في المحطة. فبفرض ان اسلافنا قبل آلاف السنين كانوا
مزارعة فقد انقطعنا عنهم بشكل كامل ولولا الكشوف الأثرية التي قام
بها غيرنا لما عرفنا عنهم سوى و آكد ولم يزل اكثر الناس جاهلين لهم
ولا يلقون اليهم بالاً بل لا يستطيعون ذلك أصلاً. وجاء الاسلام
يحبب ما قبله ولو عثر خالد أو ممدوح على الثور المجنح لرشحه مرشحاً فيهم
ما كثروا اللات والعزى ومناة وغيرها من الأصنام ليحفظوا بعدها
أصناماً بملامح أقوى في ترسيخ الوثنية اكراماً لخاطر اناس لم يسعوا بهم.
فنحن ناس نعيش طولاً من التخلف لا يرث. وعلى قدر قسوة هذا الكلام بسبب
تعبيره عن الحقيقة تشتد حاجتنا الى ضمانات العدل والانصاف وتخليص
هذه الضمانات من اسباب التصعيب. والعدل مطلوب من الحاكم المسؤول
اولاً وثانياً وعاشراً فالموظف المسؤول في دائرته يستطيع ان يكون مصدراً هائلاً
للترويع يقتل في المراجع الجرأة على الاعتراض بل يئدها في طفولته قبل ان
تولد. وهي حقيقة عشتها ولمستها وتحملتها بنفسي في اكثر من مناسبة و
اهملت بسببها حقوقاً لي غير هيبة حفظاً لماء الوجه. ومن قبيل الخرافة
ان ننتظر من الموظف الذي يوكل اليه امر خطير كخطورة توزيع التموين، ان
ننتظر منه التطوع بالانسلاخ من الطمع والتجرد. فالمطلوب أولاً كي نقلم براثن
القطرمة والطمع في الموظف ان تؤمن الدولة تفرغاً ايمانياً قاطعاً بوجوب
سريان القوانين والأنظمة السليمة سواء رضي الموظف طواعية أو رضخ
مكرهاً. وأول ضمانة بل الضمانة الوحيدة المتصورة لذلك هي تنصيب جهاز
قضائي كامل الحرية والتصرف مرجعاً وحيداً لتظلم المراجع من الموظف
المخرف أو المتجرف فلا يكون للموظف نفسه ايضاً مرجع يحتمي به الا هذا
القضاء ولا يكون للمحافظ والوزير ورجل الأمن وغيرهم من مصادر السلطة
دخل من بعيد أو قريب في الحيثيات المتعلقة بالتموين، وأية ثلمة في اطار
هذه الضمانة تجر الى غيرها فغيرها حتى يتسع الخرق على الراقع ويصبح التموين
بدوره طلبة يتصارع فيها الأقوياء للفوز بالمغنم الأوفى ويكون المواطن
العادي لقمة ولحماً مهملاً يستجدي العطف فلا ينالها. اني اجد اليوم متسولين يتكاثر
عددهم وتتنامى تأثيرهم السلبي في قوت بيتي ولم يندر من السكرية المتجولين و
متعهدي الحدائق من طرق الباب يطلب الافطار وفي اماسي رمضان فنقدم ما يرفع
الحرج عنا بالتقتير على انفسنا فاذا استمرت الحال في زيادة عدد الطالبين وارتفاع
الأسعار ليعود الكرم والأيثار سجية قابلة للدوام ولا يبقى إطعام لممارسة
(هواية) الكرم أصلاً.